أ. نشوة نشأت
المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

تداعيات الخلاف العربي- الإيراني على المصالحة السعودية- الإيرانية

مقدمة:

بعد توتر مستمر في العلاقات بين كل من السعودية وإيران، وقطيعة استمرت لأكثر منذ 7 سنوات (منذ عام 2016وحتى مارس 2023)، حدث تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين، ففي مارس 2023 اتفقت الرياض وطهران على إنهاء خلافهما الدبلوماسي، وإعادة فتح السفارات والقنصليات بالبلدين، وعودة العلاقات الدبلوماسية رسيمًا بينهما، وقد جاء هذا الاتفاق بوساطة صينية .

والجدير بالذكر أن الوساطة الصينية كانت قد سبقها وساطة عراقية وعمانية بين كل من طهران والرياض وذلك في عامي 2019و2022، حيث التقى وزيرا خارجية البلدين وذلك على هامش مؤتمر بغداد بدورته الثانية في الأردن.

وفي أول اختبار حقيقي للمصالحة السعودية – الإيرانية،جاء الخلاف السعودي الكويتي من ناحية والإيراني من ناحية أخرى بشأن قضية «حقل الدرة» للغاز الطبيعي والذي يقع في المياه الإقليمية بين السعودية والكويت.

وقد جاء تجدد الخلاف السعودي الكويتي من ناحية والإيراني من ناحية أخرى بشأن حقل الدرة ليطرح تساؤلاً رئيسيًا مفاده : ما مدى تأثير الخلاف على المصالحة أو التقارب السعودي – الإيراني الأخير؟ هذا بخلاف إلى تساؤلات أخرى فرعية من قبيل: ماهية أسباب طهران من وراء إعادة فتح ملف حقل الدرة ولاسيما أن الخلاف العربي الإيراني بشأنه يرجع للستينيات من القرن الماضي، ولماذا في هذا التوقيت بالذات ؟

وتحاول هذه الورقة بالبحث والتحليل الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، وذلك عبر تناول المحاور التالية:

أولاً: تاريخ العلاقات السعودية- الإيرانية منذ فترة السبعينيات وحتى تاريخ المصالحة الأخيرة.

ثانيًا: مضمون الاتفاق السعودي- الإيراني ودوافعه ومسبباته.

ثالثًا: تداعيات الخلاف العربي- الإيراني بشأن حقل الدرة على المصالحة بين الرياض وطهران.

رابعًا: خاتمة واستنتاجات.

أولاً: تاريخ العلاقات السعودية - الإيرانية منذ السبعينيات وحتى المصالحة:

لقد مرت العلاقات السعودية – الإيرانية عبر تاريخها الطويل بأزمات وتوترات متعددة منذ بداية الثورة الإيرانية الإسلامية لعام 1979 وحتى مارس 2023، الأمر الذي ألقى بظلاله على منطقة الخليج بأكملها، وقد تداخلت عدة قضايا إقليمية أخرى عمقت من تأزم العلاقات بين كل من الرياض وطهران، **ومن أمثلتها الحرب العراقية - الإيرانية والحرب في كل من اليمن وسوريا ولبنان، هذا بخلاف قضايا خلافية أخرى مثل:** الطموح النووي الإيراني و التوجهات الفكرية والأيدلوجية المختلفة لكلا البلدين.

ولكن برغم تأزم العلاقات السعودية – الإيرانية خلال السنوات السابقة حتى حدوث الانفراجة في العلاقات في مارس 2023، نجد أن المعاملات التجارية والاقتصادية قد استمرت بين البلدين، ومن أبرزها تدفق الإيرانيين نحو المملكة العربية السعودية، لأداء مناسك الحج والعمرة، وهو نشاط ممتد على مدار العام.

وظلت التجارة بين البلدين جسرًا مهمًا لتبادل السلع، خاصة السجاد والمواد العطرية وبعض الأغذية، كما أن كلاً من السعودية وإيران عضوان في منظمة «أوبك بلس»، فالسعودية تمتلك رصيدًا هائلاً واحتياطيًا كبيرًا من النفط والغاز (261,6 مليار برميل احتياطي نفطي، 8 تريليونات متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي)، أما إيران فلديها رصيد كبير واحتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي (208,6 مليار برميل من احتياطي النفط، و34 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز)، وذلك وفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، ولكلتا الدولتين مكانتها في أسواق الطاقة.

ويمكن بيان أبرز المحطات التاريخية المفصلية في العلاقات السعودية - الإيرانية منذ عام 1979 حتى عام 2016 على هذا النحو:

1979: قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، ومخاوف سعودية من عزم طهران تصدير الثورة للدول المجاورة، وبالأخص دول الخليج.

1980–1988: مرحلة توتر في العلاقات بين البلدين، وذلك بعد قيام الحرب الإيرانية العراقية، والتي استمرت منذ عام 1980 وحتى عام 1988، وجاء هذا التوتر نتيجة الغضب الإيراني من الدعم الخليجي بقيادة السعودية للعراق.

وقد توترت العلاقات بين السعودية وإيران في يوليو 1987، وذلك بعد قتل 402 من الحجاج، منهم 275 إيرانيًا، جراء اشتباكات جرت آنذاك في مكة. وفي طهران اقتحم متظاهرون السفارة السعودية واحتلوها، كما أضرموا النار أيضًا في السفارة الكويتية بطهران . وقد لقي دبلوماسي سعودي في طهران حتفه متأثرًا بجروح أصيب بها عندما سقط من نافذة السفارة، واتهمت الرياض طهران بتأخير نقله إلى مستشفى في السعودية. وعلى إثر ذلك قطع الملك فهد العلاقات مع إيران عام 1988. ولم يتم استئناف العلاقات بين البلدين إلا في عام 1991.

1990: هدوء شاب العلاقات السعودية – الإيرانية عقب الغزو العراقي للكويت وذلك في 2 أغسطس 1990.

1997: حدوث تحسن نسبي في العلاقات الإيرانية الخليجية عامة، وذلك إثر فوز الرئيس محمد خاتمي بالحكم، وهو صاحب سياسة «نزع التوترات». وفي ذات العام قام ولي العهد السعودي الأمير عبد اللّه بزيارة إيران وذلك لحضور القمة الإسلامية التي عقدت في ديسمبر 1977، وكان أكبر مسؤول سعودي يزور إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1977 .

يذكر أن خاتمي قد عمل من أجل التقارب مع الرياض، وذلك بعد فوزه الأول الساحق بالانتخابات الإيرانية في عام 1997. وبعد فوز خاتمي بالانتخابات للمرة الثانية عام 2001، قام العاهل السعودي الملك فهد بتهنئته بالنجاح بالانتخابات الإيرانية،وبعد ذلك قام خاتمي بزيارة السعودية، وتحسنت العلاقات بين البلدين مع التوصل إلى اتفاق أمني في إبريل عام 2001.

2003 – 2012: تصاعد التوتر في منطقة الخليج، ففي عام 2003 قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي ضد العراق، مما أدى لإسقاط نظام صدام حسين، وقد تولت إدارة السلطة ببغداد آنذاك جماعات شيعية موالية لإيران، مما أدى إلى زيادة المخاوف الأمنية للرياض.

وفي عام 2005، عاد التوتر من جديد في العلاقات السعودية – الإيرانية، وذلك بعد فوز تيار المحافظين (محمود أحمدي نجاد) في الانتخابات الرئاسية الإيرانية .

وفي عام 2007، تورطت إيران في المشهد السياسي العراقي؛ مما زاد من تأزم العلاقات بين كل من الرياض وطهران .

وفي عام 2011، وقعت مظاهرات في البحرين، مما دفع قوات درع الجزيرة للتدخل بالمنامة للدفاع عن أمن البلاد، وآنذاك تم اتهام إيران بالتورط في شؤون البحرين.وفي ذات العام، تم اعتقال شخصين يحملان الجنسية الإيرانية عقب محاولتهما اغتيال السفير السعودي آنذاك لدى واشنطن «عادل الجبير».

ومن ثم تفاقمت الأوضاع في سوريا، وقامت إيران بتقديم الدعم العسكري والمادي لنظام بشار الأسد، مما أسهم في استمرار تأزم العلاقات بين كل من طهران والرياض.

وفي عام 2014، قامت طهران بتقديم الدعم الشامل لجماعة الحوثيين باليمن والذين سيطروا على صنعاء ومقر الحكومة والمقرات الوزارية ومقر البنك المركزي.

وفي عام 2015، بدأت 10 دول بقيادة السعودية العملية العسكرية «عاصفة الحزم»ضد جماعة الحوثيين.

وفي يناير عام 2016، قامت الرياض بإعدام 47 محكومًا بينهم رجل الدين الشيعي « نمر النمر»، مما أثار انتقادات إيرانية.

وفي الثالث من يناير 2016، أعلنت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك في أعقاب اقتحام مقر سفارتها بطهران وقنصليتها بمشهد.

وفي يوليو 2016، وافقت السعودية على استضافة هيئة قنصلية مؤقتة لخدمة الحجاج الإيرانيين.

وفي أكتوبر 2016، وافقت الحكومة السويسرية على اتفاق بين السعودية وإيران، يقضي بأن تمثل السفارة السويسرية في الرياض المصالح الإيرانية في السعودية، وأن تتكفل السفارة السويسرية في طهران برعاية المصالح السعودية في إيران.

ثانيًا: مضمون التقارب السعودي- الإيراني(مارس 2023) ودوافعه ومسبباته:

في مارس 2023، صدر البيان الثلاثي المشترك لكل من السعودية وإيران والصين، بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين كل من الرياض وطهران.

وفي إبريل 2003، وقعت المملكة العربية السعودية وإيران عبر وزراء خارجية كل من البلدين اتفاقًا تضمَّن خطوطًا واضحة، مثل: إعادة فتح السفارات والقنصليات، واستئناف الرحلات الجوية، وتسهيل منح التأشيرات للمواطنين من البلدين، وكذلك الاتفاق على استئناف زيارات المسؤولين ووفود القطاع الخاص.

وجاء مع استئناف العلاقات بين الدولتين، الإعلان عن نوايا تبادل التمثيل الدبلوماسي في غضون شهرين، والتأكيد على احترام سيادة الدولتين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة في عام 2001 وعرفت باتفاقية «نايف – روحاني»، وكذلك اتفاقية التعاون في مجال «الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب» الموقعة في عام 1998، إلى جانب التصريحات المُتبادلة بين البلدين، والتي تظهر نية جادة بين الدولتين في المضي قدماً لإنجاح عودة العلاقات.

وعن ردود الأفعال العربية والدولية بشأن الاتفاق، فقد رحبت الدول العربية والخليجية به، وذلك رغبة منها في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة عامة، والخليجية خاصة، ولاسيما بعد المعاناة المستمرة من الممارسات والتصرفات الإيرانية «الاستفزازية» و«التدخلية» في شؤون جيرانها بالمنطقة. كما لاقى الاتفاق أيضًا ترحيبًا دوليًا .

وهناك عدة مسببات ودوافع دفعت كلاً من السعودية وإيران لإحداث تلك الانفراجة في علاقاتهما، وتحتلف مسببات كل طرف من البلدين، ويمكن بيانها على هذا النحو:

فبالنسبة للسعودية، جاء التقارب السعودي– الإيراني انطلاقًا من هدف استراتيجي جديد للمملكة العربية السعودية، آلا وهو الرؤية السعودية لعام 2030، وتمثل نقطة الارتكاز في تلك الرؤية في جعل السعودية فاعلاً إقليميًا مؤثرًا إقليميًا وعالميًا؛ مما يعزز في ذات الوقت من مصالحها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد جاءت هذه الرؤية انطلاقًا من رغبة سمو الأمير «محمد بن سلمان» في بناء علاقات إقليمية ودولية قائمة على مبادئ المساواة، واحترام سيادة الدول و خصوصياتها لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

أما بالنسبة للدافع الإيراني من وراء التقارب بين البلدين، فهو اقتصادي بالأساس، فالاقتصاد الإيراني في حالة يرثى لها كنتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران والعزلة الإقليمية حيث ضعف حجم الاستثمارات الإيرانية الداخلية مقارنة بنظريتها الخارجية، وحدوث عاجز في ميزان التجارة، بخلاف انهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى، ويضاف إلى كل ما سبق محدودية الإيرادات النفطية .وعليه نجد أن طهران ترغب في الاستفادة من السوق الاقتصادية السعودية وتعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وفي هذا الصدد، تشير بيانات الهيئة العامة السعودية للإحصاء إلى أن معطيات التبادل التجاري بين الرياض وطهران قد توقفت عام 2015، ولم تُحدّث تلك البيانات بعد هذا التاريخ، بل لم تُدرج إيران في نشرة التبادل التجاري للسعودية مع دول العالم.

وعام 2015، بلغت قيمة التبادل التجاري بين السعودية وإيران 1,24 مليار ريال سعودي (330 مليون دولار)، في حين جاء فائض الميزان التجاري لصالح إيران بنحو 316 مليون ريال.

وقد تسمح العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بعودة تلك التعاملات التي توقفت، بالإضافة إلى صور جديدة من التعاون، في ظل تنوع الاقتصاد الإيراني، وإمكانية تصدير طهران سلعًا زراعية ومواد خامًا وسلعًا أولية، مثل الحديد، لتلبية احتياجات مشاريع التشييد والبناء في السعودية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن السعودية قد استفادت بشكل كبير من الطفرة النفطية التي شهدتها السوق العالمية، منذ منتصف عام 2021 وحتى نهاية عام 2022، مما زاد من قدرتها على تنفيذ استثمارات خارجية في العديد من الدول.في المقابل، تعاني إيران –في ظل العقوبات الاقتصادية– تراجع إيراداتها النفطية، مقارنة بما كانت عليه قبل عام 2018، مع حاجتها للاستثمارات الأجنبية. وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن نصيب إيران من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2019 – 2021 قد بلغ على التوالي 1,51 مليار دولار، و1,34 مليار دولار، و1,43 مليار دولار، وهي مبالغ زهيدة بمعيار احتياجات إيران لتلك الاستثمارات وما تعانيه من شح في النقد الأجنبي بسبب العقوبات.وبالتالي نجد أن التقارب الأخير بين كل من الرياض وطهران قد يسهم تعزيز الاستثمارات المشتركة بينهما. وكان وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» قد أكد –بعد التوقيع على الاتفاق الأخير ببكين– على إمكانية ضخ استثمارات سعودية في إيران، ليبرهن على أن الأمور قد تفضي إلى أوضاع إيجابية تنعكس على البلدين، مشددًا على أن هناك كثيرًا من الفرص للاستثمارات السعودية في إيران.

ثالثًا: تداعيات الخلاف الخليجي- الإيراني بشأن حقل الدرة على المصالحة بين الرياض وطهران:

في حقيقة الأمر، إن الخلاف بين كل من السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى حول حقل الدرة ليس بجديد، فهو يرجع للستينيات من القرن الماضي، عندما منحت الكويت شركة «رويال داتش شل» امتيازًا بحريًا، ومنحت إيران الشركة النفطية البريطانية–الإيرانية امتيازًا بحريًا لاستغلال مخزونه.

ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، ترفض إيران المطالب الكويتية والسعودية الخاصة بترسيم الحدود البحرية، وذلك لبيان الأحقية الملكية،وحق الامتياز لاعتبارات جيوسياسية وسياسية واقتصادية وقانونية خاصة بها.

ويتمثل الموقف الإيراني بشأن حقل الدرة في الآتي ذكره:

1) تؤكد طهران وقوع قسم من حقل الدرة ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، وعليه فإنها تطالب باستثمار ثلاثي مشترك لحقل الدرة.
2) تعترض إيران – منذ الستينيات وحتى الآن –على أي جهود واتفاقيات سعودية–كويتية لتطوير حقل الدرة، واصفة إياها بـ«غير القانونية»؛ وذلك باعتبار أنها قد استبعدت إيران من عملية التطوير.

3) تهدد طهران بإستمرار ببدء عمليات التنقيب في حقل الدرة، ففي أغسطس 2015 استدعت الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها احتجاجًا على مساعي إيران لتطوير الحقل، و بنهاية 2019، وقَّعت الكويت والسعودية مذكرة تفاهم لتطوير واستغلال مخزون الحقل من الطاقة، وعلى الفور قامت إيران عام 2001 بإعلان نيتها عن التنقيب، وفي إبريل 2022 وعلى الطرف المقابل، جددت السعودية والكويت الدعوة لإيران لعقد مفاوضات لترسيم الحدود وتعيين الحد الشرقي من المنطقة المغمورة المشتركة بينهما، وترجمتا بنود مذكرة تفاهم 2019 فعليًا في اتفاق مارس 2022.وفي شهر يونيو 2023 أعلنت إيران عن عزمها القيام بالحفر والتنقيب بالحقل .

أما بالنسبة للموقف السعودي الكويتي المشترك من حقل الدرة، فيتمثل في الآتي ذكره:

1) التأكيد على أن المنطقة البحرية التي يقع بها حقل الدرة للغاز الطبيعي توجد في المناطق البحرية لدولة الكويت، والثروات الطبيعية فيها مشتركة بين الكويت والسعودية فقط.
2) التأكيد على أن للسعودية والكويت وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة، وبالتالي استمرار العمل من جانب الكويت والسعودية لتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه بموجب المحضر الموقَّع بينهما بتاريخ 21 مارس 2022 بشأن التعاون في تطوير حقل الدرة، وما جرى توقيعه من مذكرات تفاهم في السابق.
3) رفض الكويت والسعودية أي إجراء أو أعمال تخص الحقل من جانب إيران.
4) قيام كل من السعودية والكويت بدعوة إيران لبدء مفاوضات ترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت باعتبارهما طرفًا تفاوضيًا واحدًا مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي.ويستند الموقف السعودي والكويتي على أن الاتفاقيات الدولية لترسيم الحدود البحرية تؤكد أن حقل الدرة حقل كويتي–سعودي حدودي، وليس للجانب الإيراني أي جزء أو حقوق فيه.

والجدير بالذكر، أن مجلس الأمة الكويتي قد وافق على تشكيل لجنة الشؤون الخارجية لمتابعة الإجراءات والخطوات الحكومية تجاه حماية السيادة الوطنية وحفظ الثروات الطبيعية في حقل الدرة البحري، كما أكدت السعودية والكويت كذلك عزمهما على تنفيذ خططهما بشأن تطوير الحقل، وذلك تنفيذًا لمذكرات التفاهم التي نصَّت على التعاون المشترك في تطوير الحقل واستغلال موارده.

في واقع الأمر، أن طهران تهدف من وراء فتح ملف حقل الدرة- في هذا التوقيت بالذات - إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

1. تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى من وراء الحقل، وذلك في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة بإيران – مثلما ذكرنا من قبل – مقابل القيمة الاقتصادية الهائلة لحقل الدرة؛ إذ تقدر الاحتياطيات من الغاز الطبيعي للحقل مقارنة بالاحتياطات العالمية بنحو 220 تريليون متر مكعب متر مكعب.
2. رغبة طهران في الضغط على السعودية ودفعها للنظر في الملفات الإقليمية العالقة بين البلدين، وسرعة تسويتها، وبالتالي تعتبر قضية حقل الدرة بمثابة ورقة «سياسية» للضغط والتفاوض مع كل من السعودية والكويت، تستخدمها طهران متى شاءت.

في ضوء ما سبق، نجد أن الخلاف بين كل من السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى بشأن حقل الدرة لن يلقي بظلاله على المصالحة السعودية – الإيرانية، كما لن يكون لها أي مردود سلبي على تلك المصالحة، بل وأن المصالحة ستسير في طريقها الصحيح، في ضوء الرغبة المشتركة للبلدين في ذلك من ناحية، والرغبة العربية والخليجية والدولية من ناحية أخرى.

ويمكن إرجاع القول بالتأثير السلبي للخلاف حول الحقل على المصالحة السعودية – الإيرانية لعدة أسباب، يتمثل أهمها في الآتي ذكره:

بالنسبة للجانب الإيراني:

فإنه من المتوقع قيام إيران باحتواء الموقف حيال قضية حقل الدرة، وعدم تصعيده بالشكل المقلق للطرفين السعودي والإيراني، واللجوء لسياسة «الحوار والتفاهم» بدلاً من سياسة «التصعيد والتهديد»، وذلك للأسباب التالية:

1. تعتبر إيران صاحبة المصلحة العليا أو الأولى من وراء التقارب السعودي– الإيراني الأخير، فهي ستحقق مكاسب اقتصادية وتجارية مأمولة، وذلك في ضوء نجاح الاتفاق بين كل من الرياض وطهران.
2. الرغبة الإيرانية في بناء جسور الثقة وتعزيزها مع الخليج بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة، وذلك من خلال تأكيدها للشريك السعودي على أنها تلتزم ببنود الاتفاق الأخير، خاصة الجزء المتعلق باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لاسيما وأن جوهر الصراع بين البلدين يعود بالأساس إلى التدخل الإيراني المستمر في شؤون الدول الخليجية .
3. رغبة طهران في تحسين علاقاتها مع دول الجوار وخاصة الخليجية منها، وإنهاء حالة العزلة الإقليمية التي استمرت لسنوات طويلة .
4. لن تلجأ إيران لإحراج الوسيط الصيني، نظرًا للمصالح الاقتصادية والتجارية بين كل من طهران وبكين، فالصين مستورد رئيسي للنفط الإيراني حتى خلال أوقات العقوبات، وأهمّ شريك تجاري لإيران، فهناك اتفاق للشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين قد وقع عام 2021، وتبلغ مدته 25 عامًا، ويشتمل على مجالات النقل وخاصة النقل بالسكك الحديدية والطاقة والبنى التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، لن تقبل الصين بسهولة أن ينال الاتفاق السعودي– الإيراني الإخفاق أو الفشل، والذي جاء برعاية منها، وذلك باعتبار هذا الاتفاق بمثابة اختبار حقيقي لقوتها ومكانتها الدولية وأدوات تأثيرها في منطقة الخليج، وكذلك تأكيدًا على نجاح سياساتها الخارجية .

بالنسبة للجانب السعودي، نجد أن الرياض ستلجأ للحلول الدبلوماسية في التعامل مع أزمة حقل الدرة، وذلك اتساقًا مع حركة التجديد الشاملة التي تشهدها السعودية الآن وعلى كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وبالأساس مع النهج الجديد للسياسة الخارجية السعودية القائم على أولوية تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي(الرؤية السعودية 2030) ، هذا بخلاف رغبة الرياض في عدم التورط في أزمات إقليمية تؤثر على مصالحها المحلية، مما يدفع الرياض إلى إعادة ترتيب العلاقات مع الجوار، وذلك وفق رؤية سعودية جديدة توسّع من آفاق التعاون، وتعزز المصالح مع الأطراف الإقليمية المختلفة، وتركز على المصالح الوطنية المحلية (السعودية أولاً)، فالرياض عازمة على أن تكون صاحبة الدور الريادي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

رابعًا: خاتمة واستنتاجات:

يتضح مما سبق، أن هناك رغبة سعودية وإيرانية مشتركة في طي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة – خاصة وأن الرسائل المتبادلة بين الدولتين بعد المصالحة ببكين توحي بأن هناك خطوات قادمة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية، مع الأنباء عن دعوة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة الرياض– والاحتكام لصوت العقل واتباع سياسة«التفاوض والحوار»، هذا بخلاف الرغبة المشتركة لكل من الرياض وطهران في الالتزام ببنود الاتفاق الأخير، ولاسيما وأن جزءًا أساسيًا منه قائم على احترام سياسة الجوار والمواثيق الدولية، الأمر الذي يتطلب من إيران إثبات حسن النوايا من خلال بيان مدى التزامها الحقيقي و«غير الشكلي» ببنود الاتفاق الأخير، وذلك من خلال قيام إيران بالامتثال للرغبة السعودية الكويتية المشتركة في اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية للحقل، وهو الشرط الذي تؤكده كل من الكويت والسعودية قبل مناقشة الموضوع، وستستجيب إيران لهذا المطلب السعودي والكويتي المشترك، إذ كانت إيران راغبة بشكل جدي في فتح صفحة جديدة مع السعودية خاصة ودول الخليج عامة .

من ناحية أخرى، فقد اتضح من خلال العرض السابق أن هناك تنسيقًا مشتركًا سعوديًا-كويتيًا بشأن حقل الدرة البحري، وهذا التنسيق مستمر منذ التسينيات من القرن الماضي وحتى الآن، حيث أكد الأمير عبد العزيز ابن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية أنّ الكويت والسعودية تريدان بحث موضوع غاز الدرة باعتبارهما فريقًا واحدًا مع إيران؛ لأن الموارد في الحقل مصلحة مشتركة للبلدين.

ويعكس هذا الموقف التنسيق المشترك السعودي-الكويتي بشأن حقل الدرة، كما أنه يعكس رغبة في الحوار والتفاهم، وذلك اتساقًا مع حالة التهدئة التي تمرّ بها علاقات إيران بالخليج، والتي لا يرغب أي طرف في التراجع عنها، لكن مع «عدم التفريط» في الحقوق أو تقديم التنازلات.

وهنا نؤكد أن الاختبار الحقيقي للمصالحة بين كل من الرياض وطهران هو نجاح الطرفين في إيجاد حلول للتحديات الأساسية التي تجابه تلك المصالحة ولعل أهمها: الحرب في اليمن، والأوضاع في الساحتين السورية واللبنانية، والطموح النووي الإيراني، والاختلاف الأيدلوجي الفكري بين البلدين، واستمرار دعم الدستور الإيراني للأيديولوجيا الولائية، كتصدير الثورة والتمدد خارج الحدود، وأزمة الثقة مع الجانب الإيراني...إلخ .أما إشكالية «حقل الدرة» فستجد طريقها للاحتواء والحل بالطرق الدبلوماسية مثلما كان يحدث في السنوات الماضية.